

## قراءة في كتاب «الأسس الفكرية للثورة الإسلامية في إيران»

عرض وتقويم: الحياة الطيبة/ التحرير

### بطاقة الكتاب:

**التصنيف:** الفكر السياسي.

**اسم الكتاب:** الأسس الفكرية للثورة الإسلامية في إيران.

**المؤلف:** محمد شفيعي فرّ.

**ترجمة:** الشيخ محمد حسن زراقط.

**مراجعة:** حسين قببسي؛ توفيق شومان.

**بيانات النشر:** ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م.

تركت الثورة الإسلامية في إيران تساؤلات عدّة فتحت من جديد الجدل القائم حول جدلية العلاقة بين الفكر والمجتمع، وهل يمكن أن يكون الفكر علّة مؤثّرة في الحراك أم العكس هو الصحيح؟ وهذا بدوره يستدعي السؤال - على فرضية تأثير الفكر في حركة المجتمعات -، عن هوية الفكر الذي أشعل فتيل الثورة في المجتمع الإيراني، فهل كانت الثورة وليدة الماركسية اللينينية، أم استجابة للتيار الوطني الإيراني، أم أنّ القومية والحسّ القومي حرّكا المجتمع ودفعاه نحو الثورة، أم أنّ الإسلام هو الذي أحدث تغييراً داخلياً في نفوس الفئات الشعبية وأفكارها، فانطلقت نائرة على الظلم والاستبداد؟

وقد أدى ذلك إلى فتح باب البحث على مصراعيه بين المفكرين؛ للبحث عن المسبب لهذا الحراك الاجتماعي على الساحة الإيرانية آنذاك، حيث ذهب الشهيد الشيخ مرتضى مطهري رحمته الله إلى التنظير لمقولة أن: «كلّ تحول اجتماعي سياسي لا بدّ أن يكون مسبقاً بتحوّل فكري»، مؤسساً بذلك لتنظير جديد حول مرتكزات الثورة وأبعادها وعلل الحراك الاجتماعي؛ ممّا استدعى الوقوف ملياً عند هكذا مقولة باتت تشكّل عصب الثورة وروحها، وتحمل سرّ ديمومتها، ومحاولة استكشاف أبعادها الفلسفية والفكرية، وأهدافها الرامية إلى رفض النظام غير الإسلامي؛ لقصوره في تقديم رؤية متكاملة للحياة البشرية، وإعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي البديل وفق الرؤية الإسلامية.

وبذلك كان على المجتمع أن يبني ثورته على أسس ومرتكزات فكرية نظرية تحرّض طاقات الفئات الشعبية للسير قدماً نحو الإصلاح، فالمجتمع الذي لا يصوغ حراكه على أساس مقدمات نظرية وفكرية واضحة المعالم، ولا يحاول حكايتها وتجسيدها في مقام الواقع والميدان العملائي لا يستطيع تحقيق النجاح على المدى القريب - فضلاً عن المدى البعيد -، في معالجة مشكلات الحياة وتقديم الحلول الناجعة، ولا يُتاح له فرصة التشكّل والولادة الجديدة فضلاً عن الاستمرارية.

من هنا فإنّ حال الثورة الإسلامية في إيران كحال غيرها من الثورات الأخرى التي تركز على أسس ومبادئ فكرية تنطلق منها وتسعى للمحافظة عليها بوصفها سرّ ديمومتها وبقائها.

## عرض الكتاب:

يعالج هذا الكتاب الثورة الإسلامية في إيران محاولاً الكشف عن جذور هذه الثورة، مسلطاً الضوء على تداعيات تشكّلها، وهل أنّها حدثت بشكل آلي وذاتي، أم سبق ظهورها جهد نظري فكري؟ وعلى فرض صحّة الاحتمال الأخير فمن هم الأشخاص، وما هي التيارات التي أسست فكراً ونظرياً لمقولة الثورة؟ وهل أنّ الثوريين ومعارضين النظام السابق مهّدوا فكراً ونظرياً للثورة الإسلامية، أم

أنهم ركبوا موجتها بعدما ظهرت، نتيجة عوامل اجتماعية وسياسية خارجة عن إرادتهم واختيارهم؟ وقد تمّ تنظيم الدراسة في أربعة فصول، حيث خصّص الفصل الأول منها للجانب النظري، وجرى فيه معالجة نظريات الثورة، ومناشئ التحولات الاجتماعية بحسب كل واحدة من هذه النظريات.

## العلاقة بين الفكر والثورة:

ذهب المؤلّف إلى أنّ واقع الثورة الإسلامية في إيران حاله كحال غيرها من الثورات الأخرى لجهة ارتكازها على أسس فكرية وأيديولوجيا نظرية، وليست الأسس الفكرية سوى الأفكار الكلية والأطر العامّة التي أنتجها مفكرو الثورة وعرضوها على البيئّة الحاضنة للثورة فلاقت قبولهم، وقد تبين أنّ الثورة الناجحة لا بدّ من أن تنطلق من فكر هو حصيلة تأمل نظري عقلي في مشكلات المجتمع، ينظر إلى واقع المجتمع، ويحاول رسم خطط حلّ مشكلاته وعرضها على الناس، وعلى رأس هذه المشكلات مشكلة الاستبداد السياسي الذي كان يعاني منه المجتمع الإيراني.

وقد قام المؤلّف بتقديم أطر ثلاثة لفكر الثورة الإسلامية، حيث يمكن الاستفادة منها بوصفها نموذجاً مثالياً يقاس عليه، وهي:

١. التأمّل النظري الفلسفي أو الكلامي (لا العلم اجتماعي ولا التاريخي) في مشكلات المجتمع، والاعتقاد باستقلال الفكر وعدم تبعيته للمجتمع أو التاريخ.

٢. يتضمّن فكر الثورة الإسلامية خصوصيتين إحداهما سالبة والأخرى موجبة. أمّا السالبة فهي احتواؤه على بيان مكامن الخلل في النظام الملكي؛ بهدف خلخلة أسس مشروعيته. وأمّا البعد الإيجابي فهو دفاعه عن فكر الدولة الإسلامية؛ بوصفها الحلّ البديل عن النظام السابق.

٣. اشتماله على أيديولوجيا ترسم مسار تغيير النظام السابق وأسلوب التغيير، والمواجهة خارج إطار الدستور المعتمد في ذلك النظام، وتركيز الجهود

في مجال تغيير أفكار الجماهير؛ لخاصية كونه فكراً. ثم يشير المؤلف إلى بعض العناصر الأخرى التي لا ينبغي إغفالها في مسيرة تحقيق الإصلاح والمضي في الثورة على الاستبداد، ومن هذه العناصر: عنصر أصالة الفكر، وتجنّب الاستيراد الكامل والنسخ أو الالتقاط من المذاهب والنظريات السياسية المنجزة خارج الإطار الحضاري الذي ينتمي إليه الثوار وقياداتهم. وقد كان لهذه السمة دور أساس في نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية؛ بفعل تقبّل الشعب لفكر الثورة وتبنيّه له.

### خصوصيات فكر الثورة الإسلامية

عرض المؤلف جملة من النقاط التي اعتبرها من خصوصيات فكر الثورة الإسلامية، والتي ينبغي جعلها نموذجاً مثالياً للثورات الأخرى، وهي:

- طريقة المعالجة الفلسفية أو الفلسفية الكلامية.
- نقض الملكية، واعتبارها الخصم في مقام التنظير والعمل.
- تصميم فكرة الدولة البديلة.
- انطلاق فكر الثورة من الداخل.
- الصفاء الأيديولوجي، وتجنّب الاقتباس والتقليد.
- تقديم أجوبة وحلول تصلح للعصر الراهن.
- قبول المجتمع الإيراني لهذه الأفكار وتبنيّه لها.
- القيادة وشبكة علاقاتها.

### التيارات الفكرية في إيران قبل عام ١٩٥٣م:

شرح المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب في بحثه العملي بعد الانتهاء من البحث النظري والمعرفي، محاولاً الكشف عن التيارات التي كانت فاعلة على الساحة الإيرانية قبيل الثورة، واستكشاف مدى مدخليّتها في تشكيل فكر الثورة الإسلامية، فبدأ بتناول التيارات السياسية التي كانت فاعلة في الساحة الإيرانية قبل عام ١٩٥٣م، وأهمها التيار العلماني والتيار القومي، وأشار إلى نظرتهم إلى

مشكلة المجتمع الإيراني، وسعيهما لحلّ هذه المشكلة وفق الإطار الذي يؤمنان به ويعملان داخله.

وقد أفاد بأنّ كلّ تيار فكري ناشط على الساحة الإيرانية آنذاك كان يسعى إلى الوصول بالمجتمع الإيراني إلى كماله ورقّيه؛ وفق أيديولوجيته التي يؤمن بها، حيث ظهرت أربعة تيارات فكرية أساسية، هي: علمانية عصر الحركة الدستورية، والتيار الوطني، والماركسية اللينينية، والتيار الديني الذي كان يقف موقف الدفاع، محاولاً صدّ هجمات التيارات الثلاثة المتقدّمة، على الإسلام والفكر الإسلامي.

ولم يكن أيّ من التيارات المتقدّمة ممّن يتوافر على معالجة نظرية فكرية لمشكلة الاجتماع الإيراني، فأما التيارات غير الدينية الثلاثة فلم تكن تحوي في أيديولوجيتها على فكر الثورة الناجحة؛ لابتلائها بأفة استيراد الفكر الغريب عن واقع المجتمع الإيراني، كما أنّها لم تحظى بقبول اجتماعي؛ لتكون مؤثرة في تغيير الواقع على نحو ما كانت ترفع من شعارات. وأمّا التيار الإسلامي فقد كان مشغولاً بالدفاع عن الدين، ولم تتح له الفرصة لابتكار الحلول، والتأسيس النظري للتغيير.

ومن جهة أخرى لم يكن أيّ من هذه التيارات مشتملاً على ركني الثورة الأساسيين، وهما: نفي النظام القائم، وتقديم البديل. فلم يكن أيّ من هذه التيارات ينفي الملكية، ويسعى إلى إزالتها، بل كانت جميعاً تعمل في إطار الدستور الذي يعترف بالملكية ويقرّها. وعندما لا ينفي الواقع القائم فلا مجال للحديث عن طرح جديد للدولة البديلة.

## خصائص التيارات الفكرية في مرحلة ما قبل ١٩٥٣م:

أفاد المؤلّف بأنّ التيارات الفكرية الناشطة في هذه المرحلة تتميز عن التيارات المستجدة بعد الانقلاب بخصوصيتين:

١. تركّز محور النقاش السياسي حول مسألة التخلف عن ركب الحضارة؛ حيث إنّ ثلاثة من هذه التيارات كانت مسكونة بهاجس البحث عن سبب

تخلف المجتمع الإيراني. وقد أدى هذا التشخيص الخاطئ لكل من المشكلة والحل إلى عدم النهوض بالمجتمع؛ بفعل ابتداء هذه التيارات على التقليد، وعدم استنادها إلى التفكير النظري، والتأمل الفكري.

٢. سيطرة الرؤى غير الدينية على الواقع الثقافي والاجتماعي، حيث كان التيار الإسلامي يقف موقف الدفاع والانفعال أمام الشبهات التي يثيرها أصحاب هذه التيارات الذين كانوا يستوردون أفكارهم من الخارج، ويصبغونها بصبغة دينية؛ فينتج عن ذلك فكر هجين، لا هو يحفظ الأصل، ولا يحمل خصوصيات الداخل كاملة، وما يزيد من عقم هذه التيارات أنها كانت تقف موقف الخصم للدين فتشك في صلاحيته لحل مشاكل الاجتماع المعاصر، بل تنسب إليه مشاكل العصر من تخلف وتبعية وما شاكل، وفي المقابل كان التيار الإسلامي مضطراً إلى الدفاع وردّ الهجمات، إلى أن حدث انقلاب حاد منذ عام ١٩٥١م فصاعداً، حيث ضعفت التيارات غير الدينية واضمحلت، وساد التيار الديني.

ويمكن اعتبار مرحلة ما بعد الانقلاب على مصدق خط النهاية للتيارات التي لم يولدها الحراك الاجتماعي ومقتضياته التاريخية والثقافية، بل كانت وليدة التقليد والتبعية، وما ساعد على هزيمة تلك التيارات الحسّ الذاتي وربما القومي الذي دعا إلى البحث عن حلّ من الداخل، ما دعا إلى العودة إلى الدين للبحث في ثناياه عن حلّ، والأمر الثاني فشل تلك التيارات على أرض الواقع في تحقيق أيّ من شعاراتها التي كانت ترفعها.

وأما التيارات الفكرية التي انطلقت بعد عام ١٩٥٢م فإنها فقدت هاتين الخصوصيتين المذكورتين، وأدى ذلك إلى تأسيس فكر الثورة الإسلامية، الذي التقى بظروف العقد الرابع التاريخية المساعدة، ما أدى إلى الثورة وانتصارها.

## التيارات الفكرية التلفيقية ١٩٥٣-١٩٧٨م:

قام المؤلف في الفصلين الثالث والرابع بتناول التيارات التي ادّعي لها أو ادّعت

أنّها المؤسّسة لفكر الثورة الإسلامية. حيث تعرّض في الفصل الثالث للتيارات الفكرية التلفيقية، وخلص إلى أنّ كلّ من التيارين الإصلاحي والراديكالي قاصر عن تدوين ذلك الفكر بشكل مستقل. وقد أشار إلى اشتراكهما في نقطة السير نحو المعالجة؛ من خلال اعتماد النظرة الاجتماعية، مع فارق في اختيار الحلّ، حيث اختار التيار الإصلاحي الحل من داخل الدستور والنظام، واختار التيار الراديكالي المعالجة بالتخلّص من النظام بالكامل، ويشتركان - أيضاً - في اعتمادهما على منهج تلفيقي مبني على رؤية للإسلام تفترض قصوره وعجزه عن الإنفراد بمعالجة أزمة المجتمع المعاصر.

وفي مجال الخيار البديل لم يوفّق كلّ من التيارين إلى طرح تصوّر جديد يحلّ محلّ النظام السابق، فالتيار الإصلاحي لم يطرح الاستبدال من الأساس، والتيار الراديكالي اكتفى بطرح مصطلح ضبابي هو المجتمع التوحيدي غير الطبقي، ولم يحظ كذلك أيّ منهما بجمهور واسع يؤسّس لثورة شاملة.

### التيار الفقهي الولائي وفكر الثورة الإسلامية:

تعرّض المؤلّف في الفصل الرابع إلى التيار الفقهي الولائي ودوره في فكر الثورة الإسلامية، حيث خُص إلى أنّ هذا التيار يستند في تنظيره للفكر الثوري إلى أسس نظرية متينة توصل إليها خلال ما يقرب من عقد من الزمن إلى أن وصل أوائل السبعينيات إلى ما يشبه محطة الانطلاق للوثبة، والانتقال إلى مرحلة جديدة تسمح بطرح فكرة الثورة الإسلامية، مع تقديم الصالح للحلول محلّ النظام القائم.

وهكذا جمع هذا التيار في تفاصيل أفكاره التي كان يعمل عليها الأركان المشكّلة لفكر الثورة الإسلامية، من خلال الآتي:

- الدخول إلى ميدان العمل السياسي الاجتماعي من باب الفلسفة والتفكير النظري لا من الباب الاجتماعي. ويعتقد هذا التيار بأنّ المشكلة الاجتماعية لها جذورها في محلّ آخر. وما المشكلات الاجتماعية إلا أعراض لمرض له محلّ مختلف هو مشكلة الفرد نفسه وفساده. فما

لم يتمّ إعادة بناء الفرد أخلاقياً وفكرياً؛ من خلال التربية والتعليم لن تتحقّق أية أهداف، مهما كانت سامية وصالحة.

- العودة إلى الأصالة؛ بحيث كان هذا التيار يتحسّس من كلّ فكر دخيل يُراد حمله على الإسلام؛ لاعتقاده بجامعة الإسلام وغناه، والاكتفاء به، والاستغناء عن كلّ فكر دخيل.

- رفض الوضع القائم، وقد أدى هذا التيار دوره بالشكل المطلوب، ونافس في سلبه المشروعية عن النظام الملكي كلّ التيارات المعارضة.

- لم يكتف هذا التيار بالرفض والتشكيك في مشروعية النظام، بل ضمّ إليها طرح نظام سياسي بديل، وبذلك حاز على خصوصية لا بدّ منها في كلّ فكر ثوري هادف.

- المنطلق الفكري لهذا التيار داخلي يستند إلى أرضية اجتماعية وقبول واسع في الأوساط الشعبية، وقد استطاع أن يتحوّل إلى فكر يملك شبكة علاقات قيادية، وجمهوراً واسعاً، أمكنه من المنافسة، وتحقيق ما كان يصبو إليه من أهداف.

### خاتمة وتوصيات:

في الختام خلص المؤلّف إلى أنّ انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٩٥٣م) يمثّل محطة مهمّة في تاريخ إيران المعاصر على المستوى السياسي، كما على المستوى الفكري والثقافي، حيث إنّ تقوية قواعد التدخّل الأميركي في الشؤون الإيرانية وصلابة موقف الاستبداد أدّت الى مزيد من الوعي ووضوح الصورة لدى الرأي العام الإيراني، بعد انحسار التيارات المادية وانسحابها من ساحة العمل السياسي، ما سمح للتيار الإسلامي بالنشاط دون خوف على الذات وانشغال بممارسة الدفاع في وجه التيارات الأخرى، فكانت الثورة الإسلامية ثمرة جهود التيار الفقهي الولائي؛ ذلك أنّ التحوّلات الاجتماعية تكون مسبقة دائماً بفكر، وإنّ مرحلة العمل الميداني تكون مسبقة بتغيير في الرؤى والأفكار سواء في ذلك أفكار قادة الثورة أم الجماهير والأمة. لذا كان التغيير الفكري لازم للتغيير



الاجتماعي، وإن لم يكن شرطاً كافياً لولادة الثورة.

وقد عدّ المؤلّف الوعي والإرادة الإنسانية من أهم العوامل المؤدّة للتغيير الاجتماعي السياسي؛ ذلك أنّ الثورة بناء يقوم على إرادة الإنسان بالدرجة الأولى، والمؤسّسات والهيئات السياسية والاجتماعية وغيرها من العوامل المؤثّرة في الثورة هي عوامل من الدرجة الثانية، وهي محل نزاع بين الثوار والدولة. والمؤثر الأهم في كلّ ثورة هو إرادة الإنسان. فالثورة فعل إرادي واع محكوم بمخطط مسبق.

وقد دعا المؤلّف إلى ضرورة البحث عن منظومة العلوم الإنسانية الإسلامية الأصيلة؛ بالإنطلاق من نظرية معرفية إسلامية، وبناء نظام علمي بحثي إسلامي وصياغة نظام فلسفي دقيق تأخذ فيه العلوم موقعها وتعريفها اللائق بها. وألقى على عاتق الحوزة العلمية الاضطلاع بهذه المهمة؛ نظراً للإمكانات المتوافرة لديها حالياً للقيام بهذه النهضة الحضارية والمعرفية؛ بالاستفادة من منابع الفكر الإسلامي الأصيل.

## نتائج البحث:

خلص المؤلّف في النهاية إلى بيان نتائج البحث، وهي:

- إنّ دعوة الإصلاح الديني والتجديد في كثير من نماذجها تمثّل انحرافاً عن الإسلام الأصيل، وعلى هذا الأساس تصدّى التيار الفقهي الولائي لمواجهة بعض دعوات الإصلاح وتنفيذ أسسها ومبادئها الأولية ومنطلقاتها.
- أثبتت تجربة بعض التيارات التلفيقية وبخاصة ما يسمى منظمة «مجاهدي خلق»، أو بعض الأشخاص المستقلين أنّ بعض دعوات الإصلاح حتى لو كانت مخلصّة من حيث منطلقاتها إلا أنّها لاعتمادها منهج تأويل الفكر الديني، ومجاراة المادية، انحرفت في نهاية المطاف عن المقاصد الأصلية للدين.

- التيار التنويري ونموذجه لم يكن يتمتّع بقبول جماهيري، حتى أنّ بعض رجال الدين الذين انخرطوا في هذا التيار فقدوا جاذبيتهم وموقعهم

في نفوس الناس. وهذا يكشف عن أنّ إيران ما زالت وسوف تبقى واضحة ثققتها في الحوزة وعلماء الدين.

- إنّ الإصلاح الديني يجب أن ينبع من الحوزة ويكون مغطى من المرجعية، وإلا فإنّ كلّ محاولات الإصلاح من خارج الحوزة لن تصل إلى مبتغائها، حتى لو كانت صادقة في ما تدعيه وترمي إليه، ولهذا الحصر مبرراته المنطقية، وأهمها: التأثير الاجتماعي، والثقة، والتخصّص العلمي.

- لا يمكن تحليل سلوك المجتمع الإيراني وفق النموذج الاقتصادي أو غيره من النماذج المعتمدة في علم الاجتماع؛ لأنّ المجتمع الإيراني لا يتصرّف وفق منطق الربح والخسارة المادية بالضرورة، وهذا الجهل بنسيج المجتمع الإيراني هو أحد مظاهر القصور والخلل في الدراسات الغربية حول الثورة الإسلامية في إيران.

- بين التيارات السياسية الناشطة حالياً وتلك التي كانت ناشطة قبل الثورة الإسلامية وجه اختلاف دقيق هو: أنّ التيارات التلفيقية قبل الثورة الإسلامية كانت تؤمن بالجمع بين الإسلام وبين التعاليم المستوردة، فكان لونها التلفيقي وانحرافها عن الإسلام واضحاً. وأمّا التيارات المناهضة للتيار الفقهي الولائي في هذه الأيام تمارس نوعاً من الباطنية، فلا تشير في خطابها السياسي إلى منطلقاتها الفكرية الخارجية، ولكنّها في القضايا السياسية اليومية والأحداث المفصلية تكشف عن التزامها بالنظام الدولي الجديد، وتوافق على معاييرها. وعلى الرغم من أنّ هذه المواقف السياسية هي جزء من البنية الفوقية، ولكنّها على أيّ حال تليق يختفي تحته منهج الأسلاف الذي لا تسمح الظروف الاجتماعية بإظهاره والتصريح به.

- إنّ المبادئ الفكرية والثقافية هي نقطة القوّة في فكر الثورة الإسلامية، ولكنّها مكمّن الخطر أيضاً، وفقاً لقانون: «إنّ العلل الموجودة لأمر هي العلل المبقية له»؛ ولذلك لا بدّ من الحفاظ على الصفاء الأيديولوجي والفكري، فإنّ بدء تسلل الفكر الدخيل هو نقطة انطلاق الانحراف.

ويبدو أنّ الاستكبار العالمي فهمَ هذه الحقيقة بعد أن جرب كلّ أساليب المواجهة، وهو بصدد خوض مواجهة فكرية ثقافية مع هذه الثورة؛ لتفريغها من مضمونها الفكري والثقافي؛ ليسهل عليه مواجهتها، وربما يستغني عن الصدام معها.

## نظرة في الكتاب:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في مجال التأسيس النظري لفكر الثورة الإسلامية الإيرانية، ومحاولة الكشف عن مرتكزاتها الفكرية والأيدولوجية الهادفة إلى تحقيق الإصلاح في المجتمع الإيراني، ورسم معالم الثورة النموذجية التي يمكن أن تسير الشعوب المستضعفة في العالم على هدي رؤيتها.

وفي صدد تقويم الكتاب، من المناسب التوقف عند بعض الأمور، التي ينبغي إيرادها، وهي الآتية:

١. كان من المناسب التعرّض لنظرية ولاية الفقيه بنحو مفصّل، من خلال إيراد أدلة مشروعية حاكمة ولاية الفقيه؛ حتى يكتمل بذلك التنظير لمسألة الفكر الحاضن للثورة الإسلامية، ومشروعيته في تولي إدارة المجتمع وتنظيم شؤونه، مع التطرّق للنظريات المطروحة حول مشروعية حاكمة الولي الفقيه، والتي يدّعي بعضها - خلاف ما نظر له الإمام الخميني قَدَسَ سَمُوهُ -، أنّ للشعب مدخلة في إضفاء المشروعية على حاكمة الولي الفقيه، في حين أنّ مشروعية الولي الفقيه نابعة من المشروعية الإلهية عبر التنصيب النوعي للفقيه، المستحوذ على صفات الحاكمة، المقتنصة من النصوص الشرعية، ولا يكون للشعب سوى دور إعطاء السيادة للولي الفقيه دون المشروعية؟

٢. ينبغي التطرّق لبيان معالم الدولة الإسلامية كما طرحها التيار الفقهي الولائي، كطرح بديل للدولة القائمة آنذاك، لجهة الدستور، ونوع الحكومة وطبيعتها، وشكل الحكم والحكومة، وعلاقة الحاكم بأفراد المجتمع

الإسلامي وبالشارع، وعلاقة المجتمع بالحاكم، وكيفية تعيين الحاكم، ومواصفات الحاكم، وصلاحيات الحاكم وحكومته، ومسألة تقنين الحاكم وإصداره للأحكام الولائية، وغيرها من المسائل، مع بيان أدلتها؛ لتكون بذلك مكملة للطرح البديل عن الحكم القائم آنذاك. وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب تناول بعضاً من هذه المسائل، ولكنه لم يتعرّض لأدلتها وحججها، واكتفى بنقل بعض الكلمات للإمام الخميني عليه السلام في هذا الصدد<sup>(١)</sup>.

٣. ينبغي تسليط الضوء على الشبهات المطروحة حول فكر ولاية الفقيه، والقيام بتنفيذ هذه الشبهات؛ ليتسنى بذلك تقديم فكر ولاية الفقيه بنحو أتمّ كمشروع مؤد للثورة، وحاضن لها، وبه ضمان استمرارها.

٤. يوجد بعض المسائل لم يتمّ التعرّض لها بنحو بارز مع أهميتها في نجاح الثورة ودوامها، منها: الاستقلال السياسي ورفض التبعية، وتعزيز الثقة بالذات والاعتماد على مكونات المجتمع الإسلامي ومقدّراته، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وغيرها من المسائل التي تدفع المجتمع نحو الثورة وتحقق المنعة أمام مؤامرات الأعداء ومكائدهم.

وفي الختام لا بدّ من التنويه بأنّ هذا الكتاب يُعدّ من الأبحاث المهمة في هذا الصدد؛ لجهة الكشف عن الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، وتحويل البحث في الثورة الإسلامية إلى وجهته الصحيحة، من ساحة الاجتماع والتاريخ إلى ساحة الفكر والفلسفة.

(١) يُراجع، الكتاب نفسه، ص ٣١١-٣١٦.